

فلسطين"، وثائق وأوراق المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى في " سميح حمودة، ٤ تشرين الثاني ١٩٨٦

وثائق وأوراق المجلس وثيقة مطبوعة باللغة العربية تتضمن مقال بعنوان
عضو لجنة التراث الشرعي الإسلامي الأعلى في فلسطين، لسميح حمودة-
القدس- وكتبه بتاريخ والحضارة الإسلامية في جمعية الدراسات العربية في
منذ نشأته عام ١٩٢١ تشرين الثاني ١٩٨٦، يستعرض من خلاله مهام المجلس ٤
والسياسية للحاج حتى ١٩٤٨، ويفصل القضايا التالية؛ السلطة الدينية
الاجتماعية أمين الحسيني، نفوذ ونشاطات المجلس الأعلى، الأوضاع
مواجهة التهويد، والاقتصادية في فلسطين تحت الانتداب، التاريخ في
والشخصيات الفلسطينية.

"وثائق وأوراق المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى في فلسطين"

لعب المجلس الاسلامي دورا اساسيا في الصراع مع الحركة الصهيونية والاستداب البريطاني في فلسطين. فعند بداية تأسيسه عام ١٩٢١ وهو المسمى والممثل عن آلاف المسلمين الذين خسروا دولتهم ونظام خلافتهم بعد انهيار الدولة العثمانية. وبقي المجلس الاعلى حتى صدور قرار الانجليز باعتقال رئيسه الحاج محمد أمين الحسيني في ايلول ١٩٣٧ وحل محله صاحب الكلمة الاولى في الحركة الوطنية الفلسطينية، الى الدرجة التي أصبح فيها لقب "مجلسي" مقترنا بوطني. فيما كان راعب الشتاتيين رجل الانجليز واليهود المخلص يحاول بكل طاقته تحظيم المجلس والقضاء على نفوذه.

كانت المهمة الاساسية الصاعدة بالمجلس هي ادارة شؤون المحاكم الشرعية والاقواف والمقدسات الاسلامية، ومن هنا نبتت قوته، اذا ان ممتلكات الوقف الاسلامي في فلسطين من اقبى الممتلكات ووسمها. وبسبب اشرافه على المساجد التي هي منابع التأثير والنوعية في المجتمع الاسلامي، فقد أصبح للمجلس الاعلى ورئيسه الحاج أمين سلطة اقتصادية واجتماعية وسياسية هامة كان لها الوزن الاساسي في تشكيل قوة الحركة الوطنية الفلسطينية من ناحية، وقوة زعامة الحاج أمين من ناحية ثانية. لذا نجد الانجليز في ٣٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٣٧ يصدرون قرارا بعزل الحاج أمين من رئاسة المجلس ومن رئاسة لجنة الاوقاف العامة في أعقاب اغتيال حاكم لواء الجليل اندروز بيد الثوار العرب، فحضر الفلسطينيون بذلك اهم معارضة ومواساة. وفي اوائل سنة ١٩٣٨ عيّنت الحكومة الانتدابية لجنة لادارة المجلس جعلت رئاستها وعصبيتها الاولى في مؤلفين بريطانيين كبيرين بالإضافة لمحام نصراني هو يوسف ميخائيل في العضوية الثالثة، وكلفت السيد عبد الله مخلص بمديرية الاوقاف العامة في فلسطين، وكان مخلص قد عمل في الفترة بين ١٩٢٢/٩/٣ و ١٩٢٣/٩/٣٠ محاسبا عاما للاوقاف في المجلس، ثم استقال لخلاف اداري مع الحاج أمين وبقيت اعضاء المجلس. وبقي مخلص رئيسا للجنة الاوقاف العامة الى شهر ايار ١٩٤٤ حين طلب منه رئيس المجلس الاسلامي المسمى "كركرأيد" والمساعد الاداري للسكرتير العام في حكومة فلسطين تقديم استقالته لوقوفه باستمرار ضد محاولات تعصيع نظام الوقف وافراغه من مضمونه الاجناسي.

في عام ١٩٤٨ انقسمت ممتلكات الوقف الاسلامي الى قسمين، قسم وهو الاكبر أصبح تحت الاحتلال الاسرائيلي ووضعت الحكومة الاسرائيلية تحت اشراف حارس املاك الغائبين على اعتبار ان المجلس الاسلامي غير موجود داخل حدود الدولة، والقسم الثاني أصبح تحت ادارة المملكة الأردنية الهاشمية التي بقي فيها هيئة لادارة شؤون الاوقاف تحمل اسم المجلس الاعلى، الى ان تم عام ١٩٥١ الغاء المجلس وتحويل صلاحياته لوزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.

ترك المجلس الاعلى مجموعة كبيرة من الاوراق والمستندات والوثائق الهامة، وهي تقسم الى قسمين :-
الاول :

وثائق عثمانية منذ بداية حكم العثمانيين لفلسطين عام ١٥١٧م وحتى خروجهم منها عقب الحرب العالمية الاولى ١٩١٧. وهي تتعلق بشؤون الوقف والمقدسات

الثاني :

وثائق عربية وانجليزية منذ بداية تأسيس المجلس الاسلامي في آذار ١٩٢١ وحتى حل المجلس ١٩٥١، واصيف اليها اوراق وزارة الاوقاف الاردنية. وجميع هذه الوثائق محفوظة الان في قسم احياء التراث الاسلامي بالقدس الذي اشأته دائرة الاوقاف الاسلامية في شهر كانون الثاني ١٩٨٣، فقام القسم بجمع هذه الوثائق من مخازن الاوقاف ونظمها وفهرسها ووضعها في خدمة الباحثين، وبذلك تم انقاذها من التلف بفعل الرطوبة والارض والحشرات، وسمح للباحثين في تاريخ فلسطين بالعثور على اوراق هامة للغاية نجيب على تساؤلات كثيرة وتلقي الضوء على جوانب غامضة. وسنحاول في هذا المقال ابراز الاهمية التاريخية لها في الفترة بين ١٩٢١ - ١٩٤٨ من خلال القضايا التالية :-

١ - السلطة الدينية والسياسية للحاج أمين الحسيني :

مجموعة كبيرة من اوراق المجلس الاعلى كتبت بخط الحاج أمين، ومجموعة اخرى على شكل رسائل تجهل توقيعه، وهي تتعلق بالشؤون الداخلية للمجلس وشؤون الاوقاف والمقدسات حيث كان للحاج أمين القرار الاخير وبالذات في الشؤون المالية، وجزء منها عبارة عن مراسلات متبادلة بينه وبين حكومة الانتداب حول شؤون المجلس وحول القضايا السياسية، وتتوقف الاوراق المتعلقة بالحاج أمين عند العام ١٩٣٧، وخلال الفترة ١٩٢١ - ١٩٣٧ نجد ان اغلب الاوراق ذات علاقة مباشرة به، لهذا نجد ان تحديد وفهم اوسع لعلاقة المفتي بالانجليز يمكن ان تتم من خلال الاطلاع على هذه الوثائق ودراستها بعق، وبشكل ميدني نستطيع القول ان المفتي في اغلب القضايا الهامة توجه نحو الحوار مع الادارة الانجليزية، والطلب المباشر منها، وهناك عدة وثائق حول هذه القضية وقعها المفتي وارسلت للمندوب السامي، منها ما يتعلق بالهجرة اليهودية لفلسطين وشرايهم للاراضي وتهريب الاسلحة. وقد اطلعت على ورقتين من ثلاث اوراق فقدت الورقة الاولى منها وهي عبارة عن رسالة احتجاج ارسلها المفتي ربعا للمندوب السامي في اعقاب اكتشاف عملية التهريب الكبيرة للأسلحة التي اكتشفت في ميناء حيفا في اكتوبر (تشرين الاول) عام ١٩٣٥، والتي اثارت موجة سخط شعبي عارم وكانت احد اسباب خروج الشيخ من حيفا سرا لاعلان الثورة في فلسطين، وفي هذه الرسالة يوضح الحاج أمين باسم المجلس الاعلى انه آن للحكومة ان تقوم بواجباتها بكل حزم، فتسترد أولا

لقيام

ويبدون أعمال صناديق السلاح الرسمية التي وضعتها في المستعمرات ، وتقوم ثانيا بحملة واسعة ودقيقة لتفتيش المستعمرات والاحياء اليهودية ومصادرة الاسلحة التي يعتقد العرب انها أصبحت عظيمة المقدار عندهم ، وتضرب ثالثا بايد من حديد كل من له علاقة في تهريب السلاح وادخاره من جنات اليهود ومجرميهم افرادا كانوا ام هبثا ، حفظا لهيبه الحكومة وقوانينها وسلامة البلاد والامن العام فيها وتطمينا للعرب الذين هم الآن في اشد حالات القلق والذعر . ويستطرد بالقول أنه قد آن للسلطات البريطانية بهذه المناسبة أن تنبيه الى المخاطر العظيمة التي تهدد سمعتها وتهدد البلاد والعرب معا من جراء الاستمرار في السياسة الصهيونية والسماح بالهجرة اليهودية وتشجيعها .

وهذه الوثيقة وغيرها تثبت أن الحاج أمين في سياسته العامة اتخذ حتى نشوب الثورة الكبرى ١٩٣٦ سياسة التفاوض مع الانتداب البريطاني ، واعتبر نفسه في العديد من القضايا موظفا في دولة يحكمها الانجليز ، وهذا الخطأ الفاحش عكس نفسه سلبيا على الحركة الوطنية التي كان من المفروض بها رفض الانجليز تعاونا مثل رفض الصهيونية .

من الناحية الدينية نجد أنه رغم تولي الحاج أمين منصب مفتي القدس ، فإن دوره في الافتاء وفي معالجة المسائل الشرعية يظل غائبا ، والسبب أن المفتي لم يكن عالما ضليعا في الشريعة الاسلامية ، واقتصرت دراسته في الزهر على أشهر قليلة لم يحصل خلالها على أية شهادة علمية نوه له لتولي منصب الافتاء ، ولولا وجود علماء مؤهلين حول المفتي مثل الشيخ حسن أبو السعود والشيخ عبد القادر المظفر لبرزت مشكلة أساسية أمام الحاج أمين في دعم سلطته الدينية والشعبية .

٢ - نفوذ ونشاطات المجلس الاعلى :

=====

لا شك أن الوثائق تشكل العادة الاساسية لدراسة نفوذ ونشاطات المجلس الاسلامي الاعلى في قضايا :

- التعليم : حيث فتح المجلس عدة مدارس ودعم واشرف على مدارس ثوى في القدس ، يافا ، عكا ونابلس وقرى متعددة . وتضم الاوراق المتعلقة بهذه المدارس معلومات احصائية وافية عن طلابها ومدرسيها ونظام التعليم فيها .
- ونشاطات أخرى في مجال انشاء المساجد وتعميرها وبالذات الاثرية منها . وهناك مئات الاوراق المتعلقة بالمسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة وحرم سيدنا ابراهيم الخليل .
- ومعلومات مفصلة عن الاراضي التي اشتراها المجلس الاسلامي في محاولة جيدة وناجحة لانقاذها من أيدي اليهود الذين حاولوا شراءها عن طريق السعاسة . ونوه هنا بأن وعاظ المساجد تحركوا بشكل فعال وبتوجيه من المجلس الاعلى لمحاربة السعاسة وحث الفلاحين على التمسك بأراضيهم وتكفير كل من يبيع شرا لليهود أو يفسر لهم . وقد انقذ الشيخ حسن أبو السعود مئات الدونمات في قرية بيت جبرين قضاء الخليل بعد أن اخذ القسم أمام حشد من الناس من صاحبها على عدم بيعها ، وكان الرجل قد تعرض لاغترافات احد السعاسة لبيع الارض . كما أن المجلس الاعلى دعا المسلمين الى تسجيل املاكهم وفقا ذريا لمنع بيعها لليهود .

أما بخصوص نشاط ونفوذ المجلس الأعلى فأود أن أشير هنا إلى أن باحثاً إنجليزياً من جامعة لانكستر (Lancaster) يدعى ميشيل دامير قد أعد رسالة عن الوقف الإسلامي في فلسطين تطرق فيها إلى أهمية دور المجلس الإسلامي الأعلى في تاريخ فلسطين ونجح إلى حد كبير في الوصول إلى نتائج هامة في هذا المجال، إلا أن عدم استفادة الباحث من وثائق المجلس الأعلى والتي لم تكن قد أخرجت للنور وقت إعداد الرسالة، جعلها أقل غنى من ناحية المضمون فيما لو نعت الدراسة بحثاً على هذه الوثائق.

٣ - الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين تحت الانتداب :

نظراً لأن هذه الوثائق كتبت بشكل يومي ونقلت صوراً عديدة عن المجتمع الفلسطيني بجوانبه العديدة، فإنها دون شك تشكل مادة جيدة لدراسة الخلفية الاجتماعية في البلاد تحت الانتداب، والوثائق من هذه الناحية غزيرة بالمعلومات لأن المؤسسة الدينية في المجتمع المسلم ترتبط عضوياً بالنواحي الاجتماعية والاقتصادية له. ومن بين أوراق المجلس يوجد العديد من الرسائل الموجهة إلى المجلس من أهالي القرى يشرحون فيها تأثير سياسة الإنجليز عليهم ويطلبون مساعدات المجلس لتجاوز أزماتهم الفردية والعامة.

٤ - التأريخ في مواجهة النيهويد :

خلال الفترة بين ١٩٤٨ - ١٩٥٠ قامت إسرائيل بإزالة (٣٩٥) قرية فلسطينية عن الوجود ولم تبق فيها حجراً على حجر، وأنشأت بدلاً منها قرى وتعاونيات إسرائيلية حملت أسماء جديدة. وحتى تاريخ كتابة هذا المقال لم تصدر سوى خارطة واحدة توثق أسماء ومواقع هذه القرى المدمرة جغرافياً وتاريخياً، أعدها الدكتور "كمال عبد الفتاح" من "جامعة بيرزيت"، وكتابين: أحدهما عن "مجدل عسقلان" التي أنشئت مكانها مدينة "اشكلون" الإسرائيلية، والثاني عن قرية "عين حوض" قضاء "حيفا" والتي أقيمت على أراضيها قرية الفنانين اليهود "عين هود". والكتابان يعتمدان بدرجة كبيرة الروايات الشفهية بسبب غياب المعلومات المكتوبة عنهما وضاعفها. وهوذا من مركز الأبحاث في جامعة بيرزيت.

ولا شك أن كتابة تاريخ هذه القرى المدمرة وتوثيق معالمها وأصولها وتدوين ما يتعلق بها، هو من الأمور الملحة أمام الثقافة الفلسطينية لمواجهة النيهويد المستمر لفلسطين أرضاً وتاريخاً وحضارة. وفي هذا المجال تحوى أوراق المجلس الأعلى معلومات غنية عن العديد من هذه القرى مقدساتها، عائلاتنا، التعليم فيها وأراضيها الوقفية، يمكن استخراجها وترتيبها بجهد عدد من الباحثين مما سيعود بنتائج قيمة في مجال التوثيق والتأريخ.

٥ - الشخصيات الفلسطينية:

=====

عمل كثير من الشخصيات الفلسطينية الوطنية في أجهزة المجلس الأعلى وشاركت في نشاطاته الواسعة، وهناك ضمن أوراق المجلس وثائق كثيرة تشير الى هؤلاء، ومنها ما كتب بأيديهم، فهي بالتالي تعطي فكرة عن هذه الشخصيات ومواقفها السياسية، ومن هذه الشخصيات :-

أ - أحمد حلمي عبد الباقي - الذي عمل في الإدارة العالية للمجلس ثم اختلف مع الحاج أمين واستقال، وأسس حزب الاستقلال مع عدة شخصيات أخرى، ثم كان رئيساً لوزارة حكومة عموم فلسطين.

ب - عزت دروزة - الذي عمل في البداية في مدرسة النجاح الوطنية بنابلس التي تولى المجلس الأعلى الاشراف والمصرف عليها عام ١٩٢٦، ثم عمل في سكرتيرية المجلس، وهناك بيانات عديدة بين أوراق المجلس كتبت بيد عزت دروزة.

ج - عبد الله مخلص - وهو عالم وأثاري، له عدة مؤلفات تتعلق بأثار فلسطين ومقدساتها، وقد أشرنا له سابقاً.

د - حلمي المحتسب - الذي أصبح رئيساً للهيئة الاسلامية العليا عقب حرب ١٩٦٧، وكان لهذه الهيئة دور كبير في الحفاظ على أوقاف المسلمين ومقدساتهم في فلسطين.

١٩٨٦/١١/٤

سميح حموده -
الرئيس والمفتي الاسلامي في جمعية الدراسات العربية
بالقدس